الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٥/١٠

فى يوم ١٤ مايو ١٩٧١ عقد مجلس الامة جلسة طارئة غير عادية بناء على طلب من اكثر من ثلثى اعضـــائه ،وعقد الاجتماع التاريخى فى التاسعة مساء برياسة الدكتور اسماعيل معنوق ــ اكبر الاعضاء سنا ــ واتخذ المجلس ٣ قرارات :

القرار الاول : اسقاط العضوية عن رئيس المجلس السابق الدكتور لبيب شقير ، ووكيلى المجلس كمال الحناوى وعلى السيد ، و ١٥٠ عضوا آخرين لانهم « انزلقوا فى عملية خسيسة هدفها طعن الوحدة الوطنية .

القرار الثانى : انتخاب السيد حافظ بقوى — وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت — رئيسا للمجلس .

القرار الثالث : اعلان التأييد المطلق للرئيس انور السادات فى كل ما اتخذه من خطوات ، وما اعلنه من قرارات .

والعرب كلهم معه

وتحركت عواصم الدول العربية مع احداث القاهرة ، واعلنت هى الاخرى تأييدها للرئيس السادات على اساس ان ما يجرى فى مصر شىء يخص العرب كلهم دائما . وجرت اتصالات تليفونية فى ساعة مبكرة من الصباح بين الرئيس السادات والرئيسين جعفر نميرى وحافظ الاسد .

وفى الثامنة صباح ١٤ مايو وصل القاهرة الرئيس جعفر نميرى على رأس وفد خاص ليبلغ الرئيس السادات مشاعر السودان شعبا وحكومة وقواته المسلحة واكد له ان السودان يقف بكل قوة بجانب وحدة الجبهة المصرية وصمودها .

وبعد ساعات وصل وفد سورى يرأسه نائب رئيس الجمهورية لنفس الهدف .

واصدر الرئيس — فى ذلك اليوم — قراره بتشكيل الوزارة الجديدة .

وعلقت صحيفة « الموند » الفرنسية

فى صفحتها الاولى عما يجرى فى مصر فهو موضوع كبير اشارت فيه الى مظاهرات التأييد الكاسحة التى تساند السادات ، وقالت وكالات الانباء العالمية تصف المظاهرات وهتافاتها ان المرور قد توقف فى القاهرة وسارت الجموع فى الشوارع متجهة الى قصر القبة ومكتب الرئيس فى قصرعابدين .

. وارسل شيخ الازهر — فضيلة الدكتور محمد الفحام — برقية تأييد من علماء الازهر وطلابه ومن مجلس الازهر الاعلى ومجمع البحوث الاسلامية الذى يمثل علماء المسلمين فى انحاء العالم ، وكذلك باسم معاهد الازهر وطلابه وقال للرئيس : « هذه الكتلة القوية المؤمنة تقف خلفكم » .

ونقلت وكالات الانباء العالمية وصفا للمظاهرات التى قامت فى بيروت تأييدا للسادات .

وفى هذا اليوم — ١٤ مايو — القى القبض على اللواءين حسن طلعت مدير المباحث السابق وعبد الله زهدى وكيل المباحث بعد ان حاولا اتلاف اشرطة التجسس .

وبدأت النيابة العامة التحقيق فى اكبر قضية : قضية مراكز القوى والارهاب .

انتهى عهد التقارير

وفى يوم ١٦ مايو التقى الرئيس السادات مع ٥٠٠ من ضباط الشرطة من مختلف الرتب ذهبوا اليه فى بيته يعلنون تأييدهم لخطواته .

وقال لهم : « لن يكون مصير اى انسان معلقا بتقرير لكى يشعر كل انسان بالامن والطمانينة » .

وقال لهم : « لما لقيت المؤامرة تدهت لمدوح سالم — وبصراحة حكيت له

التفاصيل ؛ وقلت له يا ممدوح آدى المعركة ؛ والله ما انا عايز اخرجك ابدا ؛ اذا كنت بتمشى معايا والله ما باعرف الموقف جيتطور لابه ، انما انا مش متراجع ، انا هاكملها مهما كان الثمن — قاللى ممدوح : انا والبوليس مع الشعب وراك ..

وعلقت صحف بيروت عما يجرى فقالت ان السادات وضع القطار على الخط الصحيح . وقالت صحف دمشق ان السادات آمن بالشعب واحترم ارادته .

واصدر الاتحاد العام لطلاب الجمهورية بيانا قال فيه ان مراكز القوى حاولت ان تستغل هذا الشعب لصالح فئة عن طريق السيطرة على السلطة وقد قام الرئيس بتصحيح مسار ثورة يوليو».

وصدرت بيانات تأييد مماثلة من اتحاد العمال العرب ، واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ؛ ومجلس نقابة الاطباء ، ومن المصريين الذين يعملون فى الكويت .

اغلقت غرف الرقابة

وفى ١٧ مايو بدأ اغلاق غرف الرقابة فى مصلحة التليفونات ؛ وسحبت اللوحات الخاصة بمراقبة المشتركين ، وتبين انه كان هناك ١١ الف مواطن موضوعين تحت الرقابة وتسجل مكالماتهم .

وحين عاينت النيابة غرفة التسجيلات اتضح انها غرفة سرية فى مبنى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وغير مسموح لاى موظف من موظفى الهيئة بدخولها ، ولا يتردد عليها سوى ضباط المباحث العامة الذين يتولون المراقبة ، ومركب فيها ١٢٠ دائرة بحيث يمكن مراقبة مئات التليفونات فى وقت واحد ،

وفى التسجيلات فضائح نسائية لعدد من قيادات التنظيم السرى ، وكان هناك مشروع للتوسع فى عملية المراقبة اعتمدوا له ٣٦ الف جنيه .

وفى ٢٠ مايو ذهب الرئيس الى مجلس الامة والقى خطابا كلف فيه المجلس بوضع الدستور الدائم بحيث يتضمن النص على عدم تحصين اى فرد من رقابة القضاء ، وينص فيه على أن تباشر مسئوليات الحكم عن طريق المؤسسات ، وان تخضع الدولة للقانون كما يخضع له الافراد ، وان تتأكد رقابة المجالس الشعبية على اعمال الحكومة والهيئات العامة .

وفى ١٦ يونيو اجتمع الرئيس بجميع العاملين فى المخابرات العامة وقال لهم انه يجب ان يكون هناك نطاق تمارس المخابرات دورها فى حدوده ومن خلاله وهو : الاخلاق ، واحترام حرية المواطنين .

وتكشفت خفاياهم

وتكشفت امام النيابة خفايا مراكز القوى ، قيادات التنظيم السرى كانت تنهب اموال الاتحاد الاشتراكى عثر وكيل نيابة على أوراق تثبت أن احدهم حول لزوجته ٢٥ الف جنيه وحول آخر لزوجته ايضا ١٨ الف جنيه. وثالث سحب فى يوم واحد ٥ آلاف جنيه بعد عزله من الاتحاد الاشتراكى .

وضبطت مجموعة اشرطة فيها فضائح فى بيوت قياداتهم ، كما ضبطت كميات من النقد الاجنبى اليابانى والفرنسى والامريكى والانجليزى .

وضبطت وثائق تكشف أن اموالا ضخمة صرفت لتمويل المؤامرة من اموال الشعب . واكتشفت النيابة وجود غرفتين بالاسكندرية لتسجيل مكالمات المواطنين هناك .

بدأت صفحة جديدة

وفى يوم آخر مايو توقف التاريخ طويلا امام مشهد مثير ، حين ذهب الرئيس السادات الى فناء وزارة الداخلية وتولى بنفسه وفى ناثر بالغ حرق اشرطة التجسس على المكالمات التليفونية للمواطنين التى كانت تتخذ وسيلة للارهاب والسيطرة ومصادرة الحريات .

وقال الرئيس لرجال الامن ،والسنة النيران المشتعلة تتصاعد الى السماء : « لتفتح صفحة جديدة لحرية الشعب» .

وأمر الرئيس فى هذا اليوم بالافراج فورا عن كل المعتقلين ـ وكانوا عدة آلاف ـ الذين تم اعتقالهم دون مبررات قانونية .

ثم تحدث الرئيس عن بدء عهد نظيف للدولة تكرس فيه اجهزة الامن كل جهدها لخدمة الشعب واعلاء سيادة القانون . ولم يغادر الرئيس مبنى الداخلية الا بعد ان اطمأن الى احراق آخر شريط .

واصدر الرئيس امرا بمنع مراقبة التليفونات الا بأمر من القضاء بحيث يكون للامر اسباب قانونية، وفيه تحديد للمدة ، وان تكون كل الخطوات خاضعة لاشراف القضاء .

الفصل الاخير للمأساة

وكان الفصل الاخير فى المأساة التى عاشتها مصر تحت سيطرة مراكز القوى فى ساحة العدالة . وامام محكمة شكلت من اعلى تمثيل شعبى وقانونى وجهت للمتهمين تهمة تدبير مؤامرة لتعطيل الدستور وتعطيل المؤسسات السياسية بالقوة والاطاحة برئيس الجمهورية ، ووجه المدعى الاشتراكى تهمة الخيانة العظمى لـ٩١ متهما .

وحضر المحاكمة مندوب عن جماعة العفو الدولية لتقصى حقائق المحاكمة واجراءاتها ، ثم اعلن فى مؤتمر صحفى ان المحكمة تطبق القانون ،وان المحاكمة طبيعية ، وان الدفاع عن المتهمين يجد فرصته كاملة ، وقال المندوب — مستر جون بلانز — انمصر يسودها بالفعل جو من التحرر الكبير والحرص على حرية الفرد واحترام سيادة القانون .

واخيرا صدرت الاحكام :

الاعدام لكل من على صبرى وشعراوى جمعه وسامى شرف وفريد عبد الكريم والفريق اول محمد فوزى، وأمر الرئيس بتخفيف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة لكل منهم و ١٥ سنة للفريق فوزى .

١٠ سنوات سجن لمحمد فائق — ٥ سنوات لسعد زايد — الحبس مع الشغل سنة لحلمى السعيد وأمر الرئيس بوقف التنفيذ .

و ١٥ سنة لعبد المحسن ابو النور — الحبس مع الشغل سنة للدكتور لبيب شقير مع وقف التنفيذ ، ١٠ سنوات اشغال شاقة لضياء الدين داود — السجن ٧ سنوات لاحمد كامل خفضها الرئيس الى ٣ سنوات .وبراءة لبعض المتهمين .

واعلن رئيس المحكمة ان المتهمين اشعلوها نارا تحرق شعبهم فى اخطر مرحلة ، رؤوس هذه المؤامرة تهنزوا الى مراكز السلطه وضلوا الطريق ، وتردوا فى هاوية الجريمة .

واسدل الستار .

ليرتفع الستار بعد ذلك عن احداث جديدة فى مشهد جديد . اغلاق المعتقلات. حظر تقييد حرية المواطن الا بامر من القضاء . حظر تحصين اى قرار من رقابة القضاء مهما تكن

السلطة التى اصدرته . تصفية قوائم الممنوعين من السفر .

تصفية الحراسات التى تمثل صفحة سوداء من تحكم مراكز القوة .. اعادة رجال القضاء المفصولين لتنتهى قصة مأساة العدالة التى تعرض سدتها للتشريد . اعلان الدستور ، الاعداد لانتصار اكتوبر ليتحول يوم ٥ يونيو من ذكرى يوم الهوان الى ذكرى يوم انتصار ارادتنا بفتح قناة السويس بعد عبورها فى ملحمة لاتنسى . الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب . انتخابات حرة لاول مرة فى مصر .

وتمضى المسيرة بقيادة السادات فى طريق ١٥ مايو ، وهو طريق طويل بدأه الشعب وسوف يستمر فيه دون تردد .

وتبقى قصة مايو حية فى وجدان الشعب الذى لن يسمح ابدا بظهور مراكز قوة فى اى مرحلة من مراحل مستقبله ، وسيظل مع القائد الذى اعاد اليه العدل والامن والحرية والكرامة . □

رجب البنا